التدخلات الخارجية في دول "الربيع العربي" وتأثيراتها على مسار التحولات السياسية فيها: مصر، ليبيا، تونس أنموذجا

Foreign Interference in the "Arab Spring" Countries and its Impact on the Political Transformations There: The Case of Egypt, Libya, and Tunisia

د/ حميد زعاطشي

جامعة امحمد بوقرة- بومرداس ، (الجزائر)

h.zaatchi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2021/05/15 تاريخ القبول: 2021/05/31 تاريخ النشر: 2021/12/24

ملخص: *إن الأهمية الجيو استراتيجية للمنطقة العربية ومكانتها في ميزان استراتيجيات مصالح العديد من الدول جعلها عرضة لاختراق فاضح لنسيجها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وحتى الأمني. وبرز هذا الاختراق أكثر مع اندلاع موجة انتفاضات "الربيع العربي" وما بعدها. ويروم هذا المقال، الذي اعتمدنا فيه على منهج تحليل النظم والمنهج المقارن، تسليط الضوء على هذه المسألة من خلال دراسة التدخل في بعض هذه الدول على غرار مصر ،ليبيا، تونس، بهدف بلورة مقاربة جديدة تساعد الدول الراغبة في التغيير على تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بعيدا عن أي تدخل خارجي، وتفادي تكرار ما حدث خلال الموجة الأولى للانتفاضات. وتظهر نتائج الدراسة أن التدخل الخارجي يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه منطقتنا وتهدد استقرارها، وأنه لا سبيل لمواجهة ذلك إلا بدعم المناعة الوطنية، وخلق ثقافة قومية قائمة على الوعي بمخاطر وتداعيات التدخل.*

الكلمات المفتاحية: *التدخل الخارجي؛ انتفاضات "الربيع العربي"؛ الحراك الشعبي؛ التحول السياسي؛التحول الديمقراطي، النظم الديمقراطية.*

Abstract: *The geo-strategic importance of the Arab region and its place in balancing the strategies of interests of many countries leading to a flagrant violation of its social, economic, political, and even security structure. This breakthrough emerged with the outbreak of the "Arab Spring" revolutions and beyond. This article, in which the researcher adopts the system analysis as well as the comparative approaches, is intended to shed light on this issue by studying the intervention in some of these countries such as Egypt, Libya, and Tunisia aiming at creating a new approach which helps the countries that seek change to reach a true democratic transition far from any outside interference and to avoid what happened during the first wave of the uprisings. The results of the study show that the external interference is one of the most important challenges facing our region and threatening its stability. It is, thus, recommended that we need to support national security and to build a national culture based on a keen awareness of the risks and the results of the intervention.*

key words: *Foreign Interference; The "Arab Spring" uprisings; Popular movement; Political Transformation; Democratic Transition; Democratic Systems.*

- **مقدّمة:**

تعد قضية التدخل الخارجي من أبرز القضايا المعقدة في حقل العلاقات الدولية، نظرا لتغير مستويات هذا التدخل وطبيعة المتدخلين ودوافعهم، وهو ما ينسحب على ما شهدته انتفاضات "الربيع العربي" على غرار مصر، ليبيا، تونس.

إن طبيعة التدخلات الخارجية سواء أكانت إقليمية أم دولية في هذه الدول كانت لها تداعيات خطيرة على استقرار ها وعلى مسار التحولات السياسية. ومنه جاء اهتمامنا بهذا الموضوع بغية الوصول إلى بلورة مقاربة جديدة لتحقيق تحول ديمقراطي ناجح في منطقتنا العربية، رغم تنامي مخاطر التدخل في شؤونها من قبل عديد القوى الإقليمية والدولية، التي لا تتردد في سعيها لاحتواء وتوجيه أي مبادرة تغييرية قد تحدث فيها، نظر ا للأهمية الجيو استراتيجية التي تحتلها المنطقة العربية ككل في أجندة تلك الدول. بالإضافة إلى البحث في كيفية تحصين سيادتنا من التدخلات الخارجية في المستقبل لاسيما مع اتقاد شعلة الانتفاضات الشعبية من جديد وعودة موجات الحراك الشعبي في العديد من دول المنطقة وإصرار شعوبها على إسقاط أنظمتها الحاكمة، وإحداث تحول ديمقراطي حقيقي بعيدا عن أي تدخل خارجي كما حدث مع انتفاضات الموجة الأولى.

ومنه نطرح الإشكالية التالية: **ما طبيعة التدخلات الخارجية التي شهدتها كل من مصر،ليبيا، تونس أثناء وبعد انتفاضات "الربيع العربي"؟ وهل كان ذلك عاملا محفزا باتجاه الدفع بالتحولات السياسية نحو بناء أنظمة ديمقراطية حقيقية في هذه الدول ؟**

ولدراسة مسألة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول والإلمام بجميع جوانبه باعتباره موضوعا مركبا ومعقدا للغاية لاختلاف مستوياته ومتغيراته وتعدد أطرافه أحيانا، فقد استعنا ببعض الاقترابات والمناهج، منها **الاقتراب النسقي** Systemic approch الذي استخدمه دافيد استن David Easton للنظر الى موضوع التدخلات الخارجية على أنها نسق من التفاعلات، وكذا **الاقتراب المتعدد المستويات** والمتغيرات لشارل هيرمان Charles Herman لأن طبيعة الموضوع تتطلب الاهتمام بالمستويات التحليلية التالية: المستوى التاريخي والسياق الداخلي، الإقليمي، الدولي الذي تتفاعل فيه مختلف القوى.

أما فيما يخص المناهج، فقد استندنا على **منهج تحليل النظم** لدراسة أسباب التدخلات ومخرجاتها. واعتمدنا على **المنهج المقارن** للمقارنة بين طبيعة وأسباب ومآلات هذه التدخلات في الدول الثلاث محور الدراسة التي تمثل وحدات تحليل مختلفة.

وللإجابة عن الإشكالية البحثية صغنا الفرضيات التالية:

- كلما كانت الدولة تمتاز بغنى ثرواتها وضعف بنيتها الداخلية، كلما جعلها محل أطماع العديد من الأطراف وسهّل من عملية التدخل في شؤونها.

- تعد التدخلات الخارجية -سواء المباشرة أو غير المباشرة- في قضايا الدول التي شهدت انتفاضات "الربيع العربي" بصفة عامة و مصر ،ليبيا،تونس بصفة خاصة أثناء وبعد هذه الانتفاضات الشعبية، عاملا محفزا في إسقاط أنظمتها الحاكمة، والدفع باتجاه تحول ديمقراطي حقيقي.

وللإلمام بكل جوانب الموضوع، نقسم بحثنا هذا إلى ثلاثة محاور رئيسة كالتالي:

1- طبيعة التدخلات الخارجية في المنطقة قبل انتفاضات "الربيع العربي".

2- التدخل الخارجي في المنطقة أثناء انتفاضات "الربيع العربي" ودوافعه.

3- تأثير وتداعيات التدخل الخارجي في المنطقة بعد انتفاضات "الربيع العربي".

1. طبيعة التدخلات الخارجية في منطقة شمال إفريقيا قبل انتفاضات "الربيع العربي".

تعتبر التدخلات الخارجية في النسيج السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الأمني للدول العربية مسألة قديمة، ولم تكن أبدا وليدة انتفاضات "الربيع العربي" وإنما تعود الى عقود خلت. وقد أخذت هذه التدخلات أشكالا متعددة حسب طبيعة كل مرحلة، وخصوصية كل دولة.

وقبل التطرق الى طبيعة هذه التدخلات في منطقة شمال إفريقيا قبل انتفاضات "الربيع العربي". لابد من تحديد مفهوم التدخل الخارجي.

1.1 تعريف التدخل الخارجي:

يعرف جوزيف ناي Joseph Nay التدخل الخارجي بمعناه الواسع بأنه مجموعة من الممارسات الخارجية التي تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة. أما التدخل بمعناه الضيق، فيقصد به التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى (البدري، 2019، صفحة 95).

ويعرفه بعض الباحثين بأنه "إقحام دولة لنفسها إقحاما استبداديا بحق أو بغير حق في الشؤون الخارجية أو الداخلية لدولة أخرى، بغرض تغيير الأوضاع القائمة فيها، أو المحافظة عليها أو إرغامها على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه، مستعملة في ذلك نفوذها أو سلطتها وما لديها من وسائط ضغط، وهو بهذا يمس بالسيادة الوطنية للدولة المعنية" (البدري، 2019، صفحة 96).

وبشكل عام يمكننا تعريف التدخل الخارجي على أنه سلوك إكراهي تقوم به دولة أو فاعلين من غير الدول اتجاه دول أخرى بلا دعوة منها، لتفرض عليها سياسة غير تلك التي تتبعها، أو لتقلب الوضع الداخلي السائد فيها باستعمال مختلف وسائل الضغط، أو لتحافظ على الوضع القائم من خلال دعم الحكومة القائمة.

2.1. أحداث 11 سبتمبر 2001 ومسألة الترويج للديمقراطية في المنطقة العربية:

مارست الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار ما أسمته بالحرب على الإرهاب ضغوطا على الدول العربية والإسلامية ككل بما فيها دول مصر، ليبيا، تونس محور دراستنا، وطالبتها بإجراء إصلاحات سياسية، لقناعتها بأن الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية السائدة في هذه الدول هي التي أدت إلى بروز التطرف والإرهاب حينها.

وأجبرت هذه الضغوط العديد من تلك الدول على القيام بإصلاحات سياسية تختلف طبيعتها من دولة إلى أخرى، بغض النظر إن كانت تلك الإصلاحات حقيقية أو شكلية أو مجرد عملية تجميلية لواجهة تلك الأنظمة المستبدة، كما فتحت شهية القوى السياسية المعارضة لمطالبة حكوماتها بضرورة القيام بإصلاحات سياسية (الطيار، 2016، صفحة 123).

وقد تم تأطير هذه الضغوط في سياسات ومبادرات وهياكل مؤسساتية أطلقها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية منفردين أو مجتمعين تحت مظلة مجموعة الدول الثماني في إطار ما عرف "بمنتدى المستقبل." لتتخذ بذلك مسألة الترويج للديمقراطية في المنطقة العربية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 مكانة كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تغيرت نظرتها للديمقراطية في المنطقة العربية ودمقرطة أنظمتها، وأصبحت تنظر الى التحول الديمقراطي في الدول العربية على أنه مسألة إستراتيجية وله علاقة مباشرة بأمنها القومي. وربطت الإدارة الأمريكية بروز ظاهرة الإرهاب بغياب الديمقراطية، مرجعة أسباب حدوث هجمات11 سبتمبر2001 بالبيئة والسياسات العربية الخانقة للحريات والمُوَّلِدة للإحباط والغضب والعنف، والحل بالنسبة إليها لمواجهة الإرهاب والتطرف هو نشر التسامح وبناء مجتمعات حرة وديمقراطية (كبير، 2014، صفحة 233).

وقد جاء الاعتراف الأمريكي بفشل سياستها وإستراتيجيتها لدمقرطة المنطقة على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كوندوليزا رايس التي أكدت خلال الخطاب الذي ألقته في الجامعة الأمريكية بالقاهرة في جوان 2005 بقولها: " سعت الولايات المتحدة الأمريكية على مدى ستين عاما الى تحقيق الاستقرار على حساب الديمقراطية، ولم نحقق أي منها، والآن أصبحنا نتخذ مسارا مختلفا، إننا ندعم الطموح الديمقراطي لجميع الشعوب." (كبير، 2014، الصفحات 234-237).

وقد ارتكزت السياسة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية ومكافحة الإرهاب في المنطقة العربية بعد أحداث 11 سبتمبر2001 على ثلاثة عناصر أساسية هي:

1. الخطاب السياسي المروّج للحرية والإصلاح الديمقراطي في العالم العربي.
2. ممارسة ضغوط على بعض الدول العربية التي تعتقد أنها سبب في تنامي التطرف والإرهاب ودفعها لتغيير وتعديل سياساتها الداخلية.
3. تقديمها لمبادرة شمال إفريقيا والشرق الأوسط الكبير تقودها مجموعة الدول الثماني الكبرى المصنعة، وهي مبادرة إصلاحية تستهدف تدعيم الإصلاح السياسي في الدول العربية وتمويل عدد من الأنشطة الخاصة بالحكم والديمقراطية فيها.

وعلى أساس ذلك تعهدت معظم الدول العربية، خلال المؤتمرين الإقليميين اللذين عقدا على التوالي في جانفي 2004 بالعاصمة اليمنية صنعاء، وفي مارس 2004 بالإسكندرية بمصر، بالقيام بإصلاحات سياسية وتحديد محطاته الرئيسة. وفي شهر ماي 2004، عقدت جامعة الدول العربية اجتماع قمة للملوك والرؤساء العرب في تونس أطلق عليه قمة التطوير والتحديث، وقد تصدر موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان رأس جدول أعمالها للمرة الأولى في تاريخها.

وخلص الاجتماع إلى جملة من التوصيات مع اعتماد نسخة مطورة من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، إلا أنه وبعد مرور خمس سنوات على تبني تلك المبادرات الدولية سرعان ما تم التراجع عن كل ما تحقق من مكتسبات انتزعتها المعارضة السياسية والمجتمع المدني، نتيجة تراجع قوة دفع المبادرات الدولية

بسبب الرعب الذي أصاب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد فوز الإخوان المسلمين في مصر وحماس في فلسطين في الانتخابات البرلمانية في البلدين.

كما أن تراجع حدة الضغوط الدولية على الأنظمة العربية في مجال تنفيذ الإصلاحات السياسية دفع بالحكومات العربية إلى التخلي عن تنفيذ أي توصية من التوصيات ذات الصلة بالإصلاح السياسي أو احترام حقوق الإنسان التي تضمنهما مؤتمرا صنعاء والإسكندرية، والنتيجة هي أن العالم العربي الذي كان هدفا للإصلاح من قبل بعض القوى الدولية صار نموذجا للقمع والهجوم المضاد محليا على دعاة الإصلاح ومنابره (حسن، 2009، الصفحات 22-24).

إلا أن التطورات التي شهدتها الساحة العربية منذ عام 2005 مع تصاعد قوة حركات الإسلام السياسي في المنطقة، وفوز بعض الأحزاب ذات المرجعيات الدينية الإسلامية المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية في الانتخابات التي تم تنظيمها في بعض الدول العربية، كما هو الشأن بالنسبة للانتخابات المصرية سنة 2005 التي احتلت فيها حركة الإخوان المرتبة الثانية، ووصول حركة حماس الى السلطة بفوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006، كل ذلك دفع الإدارة الأمريكية الى التراجع عن نشر وتعزيز الديمقراطية في المنطقة العربية ككل.

ويرى بعض المتتبعين للسياسة الأمريكية أن المشروع الأمريكي لنشر وتعزيز الديمقراطية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط لم ترافقه رغبة أمريكية حقيقية في تحقيق الديمقراطية في المنطقة العربية، بالإضافة الى اتصاف السياسة الأمريكية بالانتقائية في التعامل مع مختلف الأنظمة العربية، ناهيك عن التناقض بين خطاباتها وأفعالها، فقد كان من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية التوفيق بين رغبتها في نشر وبناء ديمقراطية حقيقية في العالم العربي ومطلب التخلي عن دعم الأنظمة الاستبدادية القائمة التي تعمل على الحفاظ على مصالحها في المنطقة.

فسياسة إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش هذه لم تحرز أثرا ايجابيا بل بالعكس كان لها أثر سلبي بحيث فقدت مصداقيتها في المنطقة، وخلف خطابها المتشدد ردود أفعال سلبية معاكسة ورافضة وغاضبة خاصة من طرف الشعوب، التي رأت في سياسة الإدارة الأمريكية غطرسة وتدخلا سافرا في شؤونها الداخلية.

هذا ما أجبر الإدارة الأمريكية في عهد "أوباما" على إعادة النظر وتقييم سياستها اتجاه المنطقة العربية، بعد أن وصلت الى قناعة مفادها أن دعم وتأييد الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي لم يعد يمثل ضمانا لحماية مصالحها في المنطقة، بل هو سبب تنامي التطرف ورفض السياسات الأمريكية، فتبنت بذلك إستراتيجية جديدة لنشر وتعزيز الديمقراطية في المنطقة العربية تقوم أساسا على مايلي: (كبير، 2014، صفحة 238)

- تقديم مساعدات فنية وتقنية لكل من السلطتين التشريعية والقضائية.
- تقوية مؤسسات المجتمع المدني.

- دعم المدافعين عن الديمقراطية في المنطقة العربية.
- تقديم مساعدات مشروطة للنظم الاستبدادية في المنطقة مقابل القيام بإصلاحات سياسية وفي مجالات حقوق الإنسان.
- السعي للتوصل لاتفاق يهدف الى دمج الأحزاب الإسلامية المعتدلة في العملية السياسية.
- دعم قوى المعارضة وتقويتها.

وبقدر ما ساهمت هذه الضغوط والمبادرات الدولية في انتزاع بعض المكتسبات على صعيد تخفيف القبضة الأمنية على النشطاء السياسيين، وحقوق المرأة والأقليات، وحرية الصحافة، إلا أن هذه المكتسبات انعكست على ميزان علاقات القوى بين النظام التسلطي وقوى الإصلاح في عديد دول المنطقة (حسن، 2009، صفحة 21).

وانطلاقا مما سبق، يمكننا القول إن العامل الخارجي لعب دورا مسهلا في تحفيز ودعم تبني عمليات الانفتاح والإصلاح السياسي في المنطقة خلال هذه الفترة لكنه لم يكن العامل الوحيد الذي دفع الى إحداث التحول في المنطقة مالم تكن العوامل الداخلية مُهيِّئة لحدوث ذلك. فالظاهر في السياسة الأمريكية الجديدة هو نشر وتعزيز الديمقراطية في المنطقة العربية، إلا أن أهدافها الخفية هو أنها سياسة جديدة للسيطرة على المنطقة العربية وتدميرها من الداخل من خلال دعمها لكل أشكال المعارضة داخل الدول العربية وأحيانا تقوم هي بصناعة هذه المعارضة ورعايتها معنويا وماديا.

ومن النتائج المستخلصة من هذه التدخلات الخارجية في الدول العربية بعد أحداث 11 سبتمبر2001 وحربها على الإرهاب هو أنها سمحت بتحويل معظم الأنظمة السياسية العربية إلى أنظمة سياسية أمنية بامتياز، تحتكر الإكراه العنيف واستيلائها على جميع مفاصل الدولة، الأمر الذي مكن الأجهزة الأمنية والمخابراتية من النفوذ أكثر مثلما هو الشأن في كل من مصر وليبيا وتونس .

فسيطرةُ الأجهزة الأمنية المطلقة على جميع أوصال الحياة المجتمعية سبب ضغطا كبيرا على المجتمع بسبب مراقبة تلك الأجهزة وتحكمها في منظمات المجتمع المدني ومختلف المؤسسات الاجتماعية والدينية وأحزاب المعارضة والإعلام، فالضغط الذي فرضته القبضة الأمنية لتلك الأنظمة على شعوبها هو الذي ولَّد انفجارها مع نهاية العام 2010 وبداية العام 2011.

2.التدخل الخارجي في المنطقة أثناء انتفاضات "الربيع العربي" ودو افعه

إن اندلاع الانتفاضات الشعبية من تونس وانتقالها إلى دول عربية أخرى أثار جدلا واسعا وسط المفكرين والباحثين والمحللين والمتتبعين حول ما إذا كانت تلك الانتفاضات الشعبية نابعة من إرادة الشعوب، أم أنها مؤامرة من القوى الغربية كما يدعيه البعض، وهو ما سنركز عليه ونوضحه بالتفصيل في هذا المحور.

1.2 انتفاضات "الربيع العربي" بين محلية المصدرونظرية المؤامرة.

فبالنسبة لأصحاب نظرية المؤامرة، فقد حاولوا إقناع الجميع بان تلك الانتفاضات الشعبية التي كانت بدايتها الأولى من تونس في17 ديسمبر 2010 كانت من تدبير قوى خارجية وهي من خططت لكل الانتفاضات تباعا، فالأمر بالنسبة لأنصار هذه النظرية فان انتفاضات "الربيع العربي" ماهي سوى تجسيد لمشروع دمقرطة المنطقة الذي تم إعداده منذ مدة طويلة من قبل الرسميين الأمريكيين وأتباعهم من المحليين.

ويرمي مشروع الدمقرطة هذا، بحسب هؤلاء، في أساسه الى الحفاظ على المصالح الاقتصادية والجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فان الانتفاضات الشعبية التي شهدتها العديد من الدول العربية لعبت فيها المنظمات الأمريكية غير الحكومية دورا رئيسا، ويأتي على رأسها منظمة بيت الحرية Freedom House التي يرأسها جيمس ولسي James Woolsey الرئيس الأسبق لمركز المخابرات الأمريكية، وكذلك مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group التي يديرها مجموعة من الباحثين المقربين من الحزب الديمقراطي (Ayari & Geisser, 2011, pp. 51-52).

ويضيف أصحاب هذه النظرية أنه حتى وإن اتضح من خلال مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الانتفاضات في البداية، وبالرغم من عدم توقعها أيضا لتاريخ انفجار الأوضاع في تلك الدول، فإنها رمت بكل ثقلها لتوجيه مسارات التغيير فيها بعد الانتفاضات (Ayari & Geisser, 2011, p. 53).

ونجد من القائلين بهذه النظرية الكاتب الأمريكي وليام أنجدال William Engdhal الذي قال إن "الولايات المتحدة الأمريكية هي التي خططت كل عمليات تغيير الأنظمة، ابتداء من مصر وليبيا وصولا إلى سوريا واليمن وفق نظرية الفوضى الخلاقة، وقد قام بالدور الأكبر في تلك التحولات البنتاغون ووكالة المخابرات المركزية وغيرها من مؤسسات التفكير الأمريكية مثل مؤسسة "راند" عبر عقود من الزمن" (السيد، 2013، صفحة 49).

هذا الطرح أيده أيضا المحلل المصري حسام سويلم الذي رأى أن انتفاضات "الربيع العربي" مدبرة من الخارج، مؤكدا أن الثورات الملونة في العالم تقودها المجموعة الدولية لإدارة الأزمات، وهي التي أدارت الثورات البرتقالية في أوكرانيا، والخضراء في إيران، والأرز في لبنان، والياسمين في تونس، واللوتس في مصر، وتشارك في تلك العملية مؤسسة الأبحاث والتطوير (رند) (Research and Development) التي تعد أحد أهم المؤسسات الفكرية المؤثرة على صناعة القرار في الإدارة الأمريكية، والمركز الدولي لبحوث العولمة، ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" وغيرها. وتهدف هذه الانتفاضات الشعبية- بحسب حسام سويلم- إلى تنفيذ مخطط الشرق الأوسط الكبير الذي يرمي إلى نشر الفوضى الخلاقة التي ستنشئ أنظمة سياسية ديمقراطية ضعيفة تدين بالولاء لأمريكا، ولتكون إسرائيل وحدها القوة الإقليمية العظمى في المنطقة.

والهدف من كل ذلك، بحسبه، هو إضعاف الدول العربية الكبرى مما يسهل السيطرة عليها وعلى ثرواتها، ويتم ذلك من خلال دعم المعارضين والمدونيين الالكترونيين، وهو النشاط الذي يشرف عليه الإسرائيليون بمن فيهم السياسي الإسرائيلي ناتان شارانسكي ـ ويضيف سويلم ـ أن الولايات المتحدة

الأمريكية خلقت ظروف الجهل والفقر والمرض في المنطقة العربية لتكون جاهزة لإشعال نار الثورات، "باختصار نحن إزاء سيناريوهات مصنوعة في الخارج وليس لنا من دور في تلك السيناريوهات إلا التنفيذ الأعمى لمخططات خارجية."

ونجد من بين الذين دعموا هذا الطرح أيضا الأستاذ فؤاد نهرا الذي قال إن "العامل الخارجي كان له أثر في حدوث انتفاضات "الربيع العربي" من خلال الدبلوماسية الأمريكية غير الرسمية التي قادتها المنظمات غير الحكومية في عهد الرئيس باراك أوباما، بحيث استطاعت دبلوماسية المسار الثاني أن تقوم بدور أساسي في تعليم ونقل أساليب إدارة الممارسات السياسية وأنماط السلوك وتسييرها." (السيد، 2013، صفحة 49)

ومن الأدلة التي ساقها أنصار هذا الطرح لتأكيد أطروحتهم أن انتفاضات "الربيع العربي" كان مخططا لها من قبل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص عبر ما عرف بمشروع الإدارة الأمريكية للإصلاح السياسي العربي الصادر في العام 2010، أي سنة قبل اندلاع الانتفاضات الشعبية، مستدلين في ذلك ببعض بنود المشروع الذي دعا صراحة إلى تشجيع تقويض وتغيير النظم بسرعة إذا لم تفلح الإصلاحات الديمقراطية التدريجية، وقد قسم مشروع الإدارة الأمريكية للإصلاح السياسي العربي الأنظمة العربية إلى قسمين:

1. دول نصف سلطوية ـ ديكتاتورية Semi Autocracy وهي دول يمكن إصلاحها من خلال برامج للتحول الديمقراطي، ووضع المشروع توصيات خاصة بكل بلد مدرج في هذا التصنيف وهي بالإضافة إلى مصر والمغرب، لبنان واليمن.
2. دول سلطوية- ديكتاتورية بالكامل Full Autocracy وهي دول لا أمل في إصلاحها، وقد أدرج المشروع ضمن هذا التصنيف كلا من تونس وليبيا وسوريا وإيران. وبحسب ما جاء في المشروع، فإن الحل الوحيد لهذه الدول هو إسقاط أنظمتها، وتعويض تلك الأنظمة الديكتاتورية المتهالكة، والتي أستهلك استعمالها بعد عقود من الحكم الفردي، بأنظمة شمولية جديدة تعمل تحت أعين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. (Ayari & Geisser, 2011, p. 55) وهو ما حدث بالفعل في ليبيا، فقد تدخل الحلف الأطلسي بطريقة أو بأخرى في إفشال كل محاولات التسوية السلمية للأزمة التي قام بها الاتحاد الأفريقي، كما تدخل لحث دول جامعة العربية على استصدار قرار الطلب من الأمم المتحدة إنشاء منطقة حضر جوي فوق ليبيا لمنع الطيران الحربي التابع لنظام الرئيس الراحل معمر القذافي من ضرب المدنيين، وهو ما تم بالفعل فقد قام مجلس الأمن الدولي وبمبادرة من فرنسا بإصدار قرار رقم 1973 الذي بموجبه فرضت منطقة حظر الطيران عبر ليبيا، ولكنه توسع فيما بعد ليشمل المشاركة المباشرة في القتال بقوات برية خاصة وجوية لإلقاء القبض على الرئيس معمر القذافي وتسليمه "للثوار" لإعدامه، وقد حضرت كاتبة الدولة الأمريكية المكلفة بوزارة الخارجية هيلاري كلينتون شخصيا إلى بنغازي قبل يوم واحد من القضاء على القذافي لتشرف على العملية.

فهذا المشروع يعد دليلا قاطعا بالنسبة لأنصار هذا الطرح على أن انتفاضات "الربيع العربي" هي مؤامرة تم التخطيط لها سنة قبل اندلاعها.

أما الدليل الآخر الذي ساقه أنصار هذه النظرية أيضا، فهو القرار الرئاسي الأمريكي رقم 11 الصادر في 12 أوت 2010 أي قبل ثلاثة أشهر من اندلاع الانتفاضة الشعبية في تونس، طالب من خلاله الرئيس الأمريكي باراك أوباما من كل الوكالات والأجهزة الأمريكية ومن كبار مستشاريه لشؤون الأمن القومي ورئاسة الأركان الأمريكية الاستعداد للتغيير والإصلاح السياسي في العالم العربي والشرق الأوسط، الذي يمر بحسبه بمرحلة حساسة وحرجة للغاية.

وقد خصّص القرار فصلا تحت عنوان "الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" عدَّدَ فيه جملة من الأسباب التي قال إنها ستدفع إلى انفجار الأوضاع في العديد من الدول العربية، وذكر منها: تنامي الاتجاهات الشعبية المطالبة بالحريات والديمقراطية، توقف التقدم السياسي في عدد منها، ازدياد درجة قمع الحريات السياسية وحقوق المعارضة والصحافة خاصة في الدول التي لديها بعض التقدم الليبرالي الديمقراطي كتونس ومصر، تنامي الاستياء ومشاعر الغضب لدى شعوب المنطقة، وعليه يتوجب كما جاء في قرار باراك أوباما على الولايات المتحدة الأمريكية تقديم دَفعة قوية للديمقراطية لدعم تطلعات الشعوب، وهذا سيصب في خدمة المصالح الأمريكية. (الزين، 2013، الصفحات 78-97)

وهناك عديد الكتاب الذين تطرقوا إلى شرح قرار أوباما رقم 11، نذكر منهم راين ليزا Ryan Lizza - الصحافي الأمريكي المتخصص في رصد سيرة الرئيس الأمريكي باراك أوباما - في بحث مفصل من 20 صفحة نشره في مجلة نيو يوركر في 2 ماي (آيار)2011 على موقع المجلة تحت عنوان "الربيع العربي وتجديد سياسة أوباما الخارجية" How the arab spring remade Obama's foreign policy.

كما تطرق لهذا القرار أيضا الكاتب الأمريكي الشهير دافيد أغناتيوس David Ignatius في مقالة تم نشرها في جريدة واشنطن بوست في 6 فيفري 2011 تحت عنوان "إستراتيجية أوباما الهادئة في الشرق الأوسط Obama's Key_Low strategy for Middle East.

كل هذا يكشف، بحسب أصحاب هذا الطرح، أن قرارا أمريكيا كان قد اتخذ قبل اندلاع الانتفاضات لرفع الغطاء عن الأنظمة العربية (الزين، 2013، الصفحات 83-89).

ويؤكد أنصار نظرية المؤامرة أيضا أن الحراك السياسي الشعبي الذي شهدته المنطقة لم يكن خارجا كليا عن مجال التأثير ومحاولة التوجيه الخارجي والاحتواء بشكل من الأشكال، وما يؤكد ذلك وجود مؤشرات ملموسة تؤكد اختراق غربي فاضح في نسيج العالم العربي الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي تبرزه أهمية هذه الدول الجيوسياسية في ميزان استراتيجيات مصالح الأمن القومي الأمريكي، وهو ما كشفته بالفعل وثائق ويكليكس حينها، والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية أنفقت ما يقارب 1.54 مليار دولار للترويج للديمقراطية عبر التقنيات المعلوماتية في العالم العربي، من خلال تدريب مدونيين ومعارضين ناشطين.

وتقدر أوساط أمريكية أن عدد الشباب المصريين على سبيل المثال لا الحصر الذين استفادوا من التدريب على تقنيات معلوماتية ممولة من قبل بيت الحرية الأمريكي Freedom House ومنظمات أخرى لها علاقة بجهات رسمية أمريكية للترويج للديمقراطية ما بين 2005 و2010 لايقل عن 3 آلاف شاب. فالولايات

المتحدة الأمريكية أدركت مبكرا أفول نجم الرئيسين المصري محمد حسني مبارك والتونسي زين العابدين بن علي بسبب فساد حكمهما، وأدركت أيضا أن هاذين الشخصين أصبحا غير مؤهلين لمواجهة التحديات القادمة، لذا عملت على التقرب من الفاعلين في الساحة سواء أكانوا أشخاصا معارضين أم جماعات.

وهذا ما يجرنا إلى الحديث عن دور وكالات تصدير الديمقراطية الأمريكية وتأثيرها على الأحداث السياسية في المنطقة، نظرا لارتباط هذه الوكالات بدوائر القرار مثل منظمة بيت الحرية freedom house التي يديرها جيمس وسلي James Wesley مدير وكالة المخابرات الأمريكية سابقا، لذا وجهت الأنظمة الاستبدادية المعنية بهذه الأحداث أصابع الاتهام إلى دوائر خارجية وبالضبط إلى جهات أمريكية وصهيونية بالتآمر عليها تنفيذا لما يعرف بنظرية الفوضى الخلاقة (مصدق، 2012، صفحة 234).

حقيقة إذا نظرنا إلى الفوضى التي تعيشها بعض دول "الربيع العربي" يؤكد إلى حد ما صحة نظرية المؤامرة(نظرية الفوضى الخلاقة) بالنسبة للعديد من الباحثين والعديد من الأطراف، إلا أن دراستنا المعمقة للانتفاضات الشعبية حالة بحالة قادتنا إلى نتيجة مفادها أن بعض الأطراف تتعمد ربط الحراك الشعبي ضد الأنظمة التسلطية بهذه النظرية لتشويه صورة هذه الهَبَّات الشعبية، من خلال محاولتهم التأكيد على أن تلك الانتفاضات ماهي سوى مؤامرة خارجية، خططت لها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل من قَبلُ، لضرب استقرار العديد من الدول العربية والمساس بوحدتها. فلو كانت حقيقة الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على تحريك شعوب المنطقة لقلب الأنظمة، لفعلت ذلك دون تردد وتجنبت التكلفة الباهظة التي تكبدتها خلال تدخلها العسكري في العراق وأفغانستان على سبيل المثال لا الحصر.

صحيح أن هناك تقاطعا دون تنسيق بالطبع بين مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق فكرة الفوضى الخلاقة وبين انتفاضات شعوب المنطقة التي كان لها هدف التغيير والقضاء على الأنظمة الاستبدادية. وفي نفس السياق يقول الباحث الجزائري أحمد بن سعادة أن هناك يد أمريكية وإسرائيلية في الأحداث التي شهدتها المنطقة وفي التحولات السياسية الراهنة التي أفرزتها انتفاضات "الربيع العربي،" فبالنسبة إليه هناك انتفاضات شعبية حقيقية كما هو الشأن في تونس ومصر لكن تم احتوائها فيما بعد من قبل اللوبي الأمريكي اليهودي، وهناك انتفاضات مصطنعة (سوريا وليبيا) مسيَّرة بشكل كلي من أجهزة الاستخبارات الغربية والإسرائيلية (Ayari & Geisser, 2011, p. 55).

أما بالنسبة إلى أصحاب الرأي الثاني القائل بأن انتفاضات "الربيع العربي" نابعة من الشعوب العربية التي قامت بها ولم تكن صناعة قوى خارجية، فإنهم ردوا على أنصار نظرية المؤامرة بالقول إن ادعائهم لا يستند إلى أدلة منطقية، ويؤكدون أن القوى الغربية لم يحدث لها وأن تدخلت لدعم ثورات الديمقراطية في أي مكان، بل بالعكس لعبت دورا هاما في الوقوف ضد أي محاولة لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي في العديد من الدول من خلال دعمها ومساندتها ووقوفها الى جانب الأنظمة التسلطية، ونموذج ذلك دعم الولايات المتحدة الأمريكية المطلق للنظم التسلطية العربية لعقود من الزمن، وتعمدها التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل مصالحها، مادام أن هذه الأنظمة تخدم أجندتها وتحرس مصالحها في المنطقة وتحميها.

أما الدليل الثاني الذي يستند إليه أنصار هذا الطرح لدحض ادعاءات مؤيدي نظرية المؤامرة هو أنه يستحيل على أي قوة خارجية تحريك شعوب بأكملها في أي اتجاه مالم تكن لها رغبة في التحرك في هذا الاتجاه أو ذاك، أو إن لم يكن لديها اقتناع ذاتي بضرورة التحرك، لكن لا يعني هذا أبدا أنه لا يمكن للقوى الخارجية استثمار المشكلات الداخلية وتأجيجها واستغلالها لخدمة مصلحتها أو أجنداتها أو أنها تتدخل لتسريع وتيرة الثورة، ولكن من الصعب أن تقوم هي بصناعتها، لكن يمكنها أن تتدخل لتعطيلها وليس بمقدورها توقيفها.

والدليل الثالث لهؤلاء هو أن الدول الغربية ظلت مترددة في دعمها للانتفاضات الشعبية وظلت تساند الأنظمة الديكتاتورية التي كانت تحمي مصالح الغرب وإسرائيل حتى اللحظات الأخيرة، ويجب أن لا ننسى ـ كما يقول هؤلاء ـ تصريح الوزير الإسرائيلي السابق بن أليعازر الذي قال بعد تنحي مبارك عن الحكم في 11 فيفري 2011: "إن الرئيس المصري محمد حسني مبارك كان كنزا استراتيجيا لإسرائيل،" فمن غير المنطقي أن تتجرأ أي قوة غربية أن تتدخل للقضاء على الكنز الذي تعتز به إسرائيل (السيد، 2013، صفحة 49).

وهو ما ينسحب على تونس، فقد كانت الدول ذات الصلة التقليدية بها مرتابة مما جرى وكانت مواقفها مترددة في البداية، ففرنسا عبرت على لسان وزيرة خارجيتها حينها ميشيل أليو ماري عن استعدادها في البداية لمد يد العون لحليفها زين العابدين بن علي، التي عرضت عليه خدمات أمنية للتصدي للاحتجاجات من خلال مشروع تأهيل الشرطة التونسية، وتوفير أسلحة فعالة لقمع الاحتجاجات. وعليه، ظلت فرنسا وفية لولائها للنظام التونسي مما جعلها تلتزم الصمت أمام قمع نظام زين العابدين بن علي لشعبه، والأكثر من ذلك فقد كانت على وشك إرسال طائرة محملة بأجهزة وعتاد قمع المتظاهرين كهدية منها للأمن التونسي، لكن الانتقادات التي وجهت حينها لوزيرة الخارجية من الرأي العام الفرنسي ومن البرلمانيين الأوروبيين دفعتها إلى تدارك الوضع، وبينت عجز الخارجية الفرنسية في تقديرها لسير الأحداث.

ومع تزايد حجم الإدانة الداخلية للموقف الفرنسي وتحت ضغط أمريكي جعلها تتخلى عن حليفها نهائيا لتخوفها من انتفاضة التونسيين والمغاربة ككل على أراضيها، فرفضت بذلك باريس استقبال الرئيس التونسي الفار زين العابدين بن علي على أراضيها، ومعه بدأ الساسة الفرنسيون يسعون لإنقاذ موقف بلدهم، حيث أكدت وزيرة الاقتصاد كريستين لاغارد حينها أن السلطات الفرنسية وضعت مراقبتها لكل الأرصدة التونسية المشبوهة المودعة في مختلف المصارف الفرنسية (شقرون، 2011، الصفحات 49-51).

وهو ما ينسحب أيضا على المسؤولين الأمريكيين بحيث لم يتوقعوا لحظة اندلاع الانتفاضة التونسية والانتفاضات العربية ككل، ولا حجم الغضب الشعبي العارم، مما صعَّب على الولايات المتحدة الأمريكية إدراك نوع التغيير المطلوب في المنطقة مسبقا (مصدق، 2012، الصفحات 90-91)، وهو ما يفسر أيضا موافقة الكونغرس الأمريكي قبل سقوط الرئيس زين العابدين بن علي على بيع معدات لتونس قيمتها 14 مليون دولار تستخدم في قمع المتظاهرين.

إلا أنها تداركت موقفها في الساعات الأخيرة وركبت الموجة، حيث قامت الإدارة الأمريكية باستدعاء السفير التونسي محمد صلاح تقية بواشنطن قبل فرار الرئيس زين العابدين بن علي وتنبيهه من تبعات استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين بعد سقوط العديد من القتلى بمنطقة القصرين، وتبع ذلك تصريح كاتبة الدولة للخارجية حينها هيلاري كلينتون التي أدانت فيه العنف الحاصل في تونس، ودعت إلى التهدئة وضبط النفس وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في المستقبل القريب تعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب التونسي وطموحاته.

كما أدان الرئيس الأمريكي باراك أوباما (2009-2016) استخدام العنف ضد المواطنين الذين عبروا عن أرائهم بشكل سلمي، وحث جميع الأطراف على التزام الهدوء وتفادي اللجوء إلى العنف، فتحول بذلك الموقف الأمريكي إلى موقف مبارك للانتفاضة التونسية في محاولة لإنقاذ مصالحها في المنطقة، حيث قال أوباما اثر سقوط نظام بن علي "أحيي شجاعة وكرامة الشعب التونسي." (شقرون، 2011، الصفحات 52-55)

إن دراسة دور القوى الخارجية في التحولات السياسية التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا بعد العام 2011 ـ كما يقول أنصار هذا الاتجاه ـ يؤكد أن الانتفاضات الشعبية لم تحدث بسبب مؤامرة خارجية حتى وان كان ذلك على اثر تماهٍ وقع بين قوى محلية ودولية، لأن الأحداث السياسية التي عرفتها كل من تونس، مصر ، ليبيا فاجأت في الحقيقة الكثير من الدوائر الرسمية الغربية (مصدق، 2012، صفحة 232)، رغم السيناريوهات الأمريكية المعدة من قبل من طرف وزارة الخارجية الأمريكية وأجهزة المخابرات والبنتاغون لإحداث انتقال ديمقراطي في بعض الدول العربية.

وهو ما أكدته بالفعل هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما خلال حفل تسليم جوائز المعهد الوطني الديمقراطي في 2011/11/30 حين قالت: "الربيع العربي" ليس ثورتنا، لكن كان لنا دور فيه،" وأضافت "لقد حذرنا الحكومات العربية قبل حدوث "الربيع العربي" في مؤتمر مجموعة الثمانية (G8) الذي عقد في الدوحة أواخر سنة 2010 بأن أسس المنطقة تغرق في الرمال، وأنه لابد من الإصلاح والديمقراطية".

وتطرقت هيلاري كلينتون أيضا إلى مخاطر العملية مضيفة: "لا يمكننا تفويت فرصة الاستثمار في الديمقراطيات الناشئة في العالم العربي، رغم وجود مخاطر واحتمالات لأن تحدث أمور صائبة أو خاطئة، والولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة وطنية فعلية بالتغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لأن معادلة التطور أو الاستقرار التي فرضتها الأنظمة الديكتاتورية وقبلتها سابقا الولايات المتحدة الأمريكية تحولت اليوم إلى معادلة الإصلاح أو الاضطرابات." (الزين، 2013، صفحة 60)

وكخلاصة لما سبق، نقول إن أصحاب هذا الرأي يؤكدون بأن الانتفاضات الشعبية التي شهدتها بعض دول المنطقة مردها أساسا إلى أسباب داخلية محضة وأنها لم تكن نتيجة مؤامرة كما يدعي الحكام والنخب الموالية لهم، بل هي انفجار ناتج عن الفشل المتراكم بفعل سياسات تلك الأنظمة على كل المستويات وتنامي الشعور بعدم الرضا، (عماد، 2012، صفحة 76)، وأن انتفاضات "الربيع العربي" هي صناعة محلية

في البداية حتى وان كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تحدثت عن الفوضى الخلاقة ودرست تطبيقها في دول عربية وغير عربية قبل العام 2010.

فوجود نظرية الفوضى الخلاقة ووجود مخططات أمريكية مسبقة تتحدث عن شرق أوسط جديد لا يعني أن الانتفاضات العربية قامت بتخطيط وبتدبير أمريكي أو من بعض الدول الغربية مائة بالمائة كما يدعي البعض، ولا يعني أبدا أن أي فوضى خلاقة هي صناعة خارجية، فحتى الذين يتحدثون عن أن الفضل يرجع إلى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المموَّلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يدركون أن هذه المؤسسات لم تكن فعالة في هذه الانتفاضات الشعبية، والدليل على ذلك أنها كانت محايدة عند اندلاعها (الانتفاضات الشعبية) بل أن بعضها أبدى تخوفه من طبيعة الثوار والثائرين.

وبين ادعاءات أنصار نظرية المؤامرة ومحاولات تأكيد أنصار الطرح المحلي بأن انتفاضات "الربيع العربي" التي شهدتها بعض دول المنطقة لم تحدث بفضل مؤامرة خارجية، فقد ظهر طرف أو اتجاه ثالث يرى غير ما رآه أنصار الاتجاهين الأولين منفردين، فالواضح كما سبق تأكيده هو أن انتفاضات "الربيع العربي" فاجأت حقيقة النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، خصوصا وأن هذا النظام راهن على عدم اندلاعها أو اندلاع غيرها من الثورات لما لها من أبعاد دولية وارتباطها بالسياسات الدولية أو النظام الدولي تأثيرا وتأثرا.

إن القراءة في الأدبيات النظرية للثورات وخبرات نماذجها التاريخية (الثورة الفرنسية، الثورة الروسية، الثورة الإيرانية) تقدم لنا الإجابة على السؤال المطروح وهو تأثير الخارج على الثورات وذلك بالاستناد إلى الاقتراب النظمي الدولي الذي يبحث في تأثير النظام الدولي الشامل والإقليمي في الثورة، ويفسر أيضا مسار الثورة في ضوء النظام الدولي، على اعتبار أن البيئة المحيطة بالثورة معطى أساسي على عكس الرؤية التقليدية في دراسة الظاهرة الثورية التي أسقطت عند تحليلها لميكانزم الثورات (الانفجار، المسار، المآل) الأبعاد الخارجية.

فالمنظورات الحديثة في علم السياسة والعلاقات الدولية تنطلق من الربط بين الداخلي والخارجي، إذ توصل فرد هاليدايFred Halliday ، أحد أهم أساتذة المدرسة البريطانية في العلاقات الدولية خلال دراسته النظرية المقارنة في علاقة أربع ثورات كبرى (الفرنسية، الروسية، الصينية، الإيرانية) بالسياسة العالمية، إلى نتيجة أساسية مفادها أن للبيئة الداخلية والخارجية دورا كبيرا في تحقيق الأفكار الثورية، لاسيما وأنه سرعان ما تتقيد مثاليات الثورات بالقيود الواقعية وتتعرض لضغوط داخلية وخارجية بإمكانها أن تؤثر في مسار الثورة ومآلاتها، وحتى وان تم تحقيق النموذج الثوري في الداخل فإنه لابد من التعرض لقيود وضغوط الخارج المتمثلة أساسا في ردود فعل النظام الدولي المحيط بالثورة أو الانتفاضة، ومحاولة فرض إرادته على هذه الثورة بما يخدم مصالحه وأجنداته في المنطقة، وتقييد تأثيراتها الخارجية التي من شأنها التأثير في توازن القوى الدولية وحالة العلاقات الدولية (بلقزيز، 2012، صفحة 217-233.).

وانطلاقا من استعراضنا للأطروحتين السابقتين لا يمكننا القول إن انتفاضات "الربيع العربي" هي من صنع قوى محلية ولا دخل للخارج فيها، لكن النظرة التحليلية والنقدية للأوضاع التي كانت سائدة في

الدول التي عرفت تلك الانتفاضات تؤكد أن اختمار جملة من العوامل السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية هي التي أدت إلى انفجار تلك الانتفاضات، وليس المخططات الأجنبية، وهي المقاربة الأقرب إلى الحقيقة، لأنها تتضمن تفاعل ثنائية الداخل والخارج في اندلاع تلك الانتفاضات، والقوى الخارجية ركبت موجة التغيير بمجرد اتضاح معالمه، من خلال تدخلها الفاضح في توجيه مسار التحولات في بعض البلدان بما يخدم مصالحها وأجنداتها.

3. تأثير وتداعيات التدخل الخارجي في المنطقة بعد انتفاضات "الربيع العربي"

لا أحد ينكر التدخلات السياسية للدول الخارجية ـ سواء كانت إقليمية أو دولية ـ في كل من مصر، ليبيا وبشكل أقل تونس بغرض التأثير على العملية السياسية الداخلية لهذه الدول بما يضمن مصالح القوى الخارجية المتدخلة.

1.3. تأثير التدخل الخارجي في المنطقة بعد انتفاضات "الربيع العربي" على مسار التحولات السياسية فيها

لقد اتخذ التدخل الخارجي في هذه الدول عدة أشكال، كتقديم دعم مباشر لحزب أو حركة أو تيار أو فصيل سياسي أو عسكري معين، أو مساعدة منظمات المجتمع المدني ماديا للضغط على سلطات بلدانها لتنفذ أجندات غربية، وقد أعلنت حينها سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بمصر آن باترسن Ane Paterson أن الإدارة الأمريكية قدمت ما قيمته 40 مليون دولار كمساعدات للجمعيات الأهلية المصرية بعد انتفاضة 25 يناير 2011. (السيد، 2013، الصفحات 49-50).

كما لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في التأثير على المراحل الانتقالية والتحولات السياسية التي أعقبت انتفاضات "الربيع العربي" حماية لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة، (مصدق، 2012، صفحة 234) والدليل على ذلك هو تسجيل توافد العديد من المسؤولين الغربيين والأمريكيين على الدول الثلاث(مصر، ليبيا، تونس) بشكل ملفت للغاية، فالولايات المتحدة الأمريكية تعاطت مع المتغيرات السياسية المفاجئة وفقا لإستراتيجية جديدة بما يتلائم مع تطورات وخصوصيات كل حالة أو دولة على حده، وكان ذلك ضمن إستراتيجيتين أساسيتين:

- **إستراتيجية الاحتواء:** لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء الانتفاضات الشعبية ومحاولة توجيه مساراتها بما يخدم مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، حيث صرح الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما أنه " يجب علينا التواصل مع الناس الذين يشكلون المستقبل ولاسيما الشباب، وتقديم المساعدة إلى المجتمع المدني بما في ذلك تلك التي قد لا تكون رسمية وقد اتخذت هذه الإستراتيجية عدة صور نذكر منها:

- رفع ميزانية دعمها لمؤسسات المجتمع المدني من 1,5 مليون دولار إلى 3,4 مليون دولار وفقا لصحيفة الغارديان البريطانية، وتوسيعها ليشمل بالأساس العناصر الليبرالية المعتادة والناشطين الجدد الذين قادوا حركات الاحتجاج، وذلك بهدف تجريد هذه القوى الصاعدة من معارضتهم للهيمنة الأمريكية وكسبها إلى صفها.

- المساهمة في تشكيل النظم الجديدة وعدم السماح بتغيير كبير في السياسات، والاكتفاء بتغيير رموز النظام فقط، ومن هذا المنطلق تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع انتفاضات تونس ومصر بالإيجاب. (محمود و سعيد، 2012، صفحة 325).

- **إستراتيجية الإفشال الايجابي:** إن استعصاء عملية الاحتواء الكامل للانتفاضات الشعبية وتوجيه مساراتها كما يجب من قبل بعض الدول الإقليمية والدولية جعلها تنتهج إستراتيجية جديدة تقوم على الإفشال، من خلال دعمها للثورات المضادة في بعض الدول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل الانقلاب على الأنظمة الوليدة لصالح أنظمة أكثر اعتدالا وانسجاما مع رؤاها (محمود و سعيد، 2012، صفحة 326).

ومن بين الآليات التي استعملتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية ودول إقليمية في تنفيذ إستراتيجيتها لتوجيه مسار التحولات السياسية في الدول التي تمت فيها الإطاحة برؤوس أنظمتها التسلطية (تونس، مصر ،ليبيا) نذكر منها آليتين أساسيتين وهما:

1) مقايضة تقديم القروض وتسليم الأموال المنهوبة من طرف النظم المطاح بها والمودعة أساسا لدى البنوك الأمريكية والغربية لفرض شروطها على النظم الجديدة، فسيطرة الإدارة الأمريكية والغرب على الأموال المجمدة للنظم السابقة (مصر، تونس، ليبيا) والتي تقارب بحسب بعض التقديرات 200 مليار دولار دفعت بالنظم الجديدة في هذه البلدان إلى الارتماء في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ،ومحاولة إرضائها لأجل تحصيل واسترجاع أموالها المجمدة لإنجاح التحولات السياسية فيها وتحقيق مصالح شعوبها. واغتنمت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الفرصة لفرض شروطها السياسية مقابل تسليمها جزءا من أموالها المنهوبة، ومقابل ذلك تقدم النظم الجديدة تنازلات والتزامات سياسية وأمنية واقتصادية مطلوبة منها، وعلى إثرها تمكنت الشركات الأمريكية والفرنسية من الدخول من جديد إلى اقتصاديات هذه الدول لإعمارها والاستثمار فيها، وتشبه هذه السياسة إستراتيجية النفط مقابل الغذاء التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والأمم المتحدة مع العراق ولكن بثوب جديد.

2) الآلية الثانية هي تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الدولية والإقليمية الأخرى في شؤون النظم الجديدة، عن طريق المساعدات التي تقدمها لبعض هذه الدول أو طلب مساعدات اقتصادية التي تحتاجها.

فهاتان الآليتان سمحتا للقوى الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ودول إقليمية التدخل في شؤون البلدان التي شهدت انتفاضات "الربيع العربي" لتمرير السياسات المطلوبة وخدمة أجنداتها ومصالحها فيها (الزين، 2013، الصفحات 112-113).

وفي الأخير، نقول إن تأثير القوى الخارجية- سواء كانت إقليمية أو دولية- على عملية التحول مختلفا من حالة إلى أخرى باختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين من جهة، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلد المستهدف من جهة أخرى. وفي بعض الأحيان نجد أن القوى الخارجية لعبت دورا هاما في الوقوف ضد أي محاولة لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي في العديد من الدول من خلال دعمها ومساندتها المطلقة

للنظم التسلطية، وتعمدها على التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل مصالحها بما أن هذه الأنظمة تحرس وتخدم مصالحها بشكل كامل مثلما أكدته وكشفته وثائق ويكليكس حينها.

2.3. تداعيات التدخل الخارجي في كل من مصر،ليبيا، تونس بعد انتفاضات "الربيع العربي"

لقد كان للتدخلات الخارجية من قبل قوى إقليمية ودولية في دول منطقة شمال إفريقيا التي شهدت انتفاضات شعبية تداعيات جد خطيرة على الرغم من اختلاف درجة تأثيرها من دولة إلى أخرى وبحسب خصوصيات كل حالة، ولعل أهم تلك التداعيات ما يلي:

-**عسكرة المنطقة:** إن حالة الانفلات الأمني الذي عاشته ليبيا منذ سقوط نظام الرئيس الراحل العقيد معمر القذافي واستمرار حالة الاقتتال الداخلي لسنوات خلق حالة من الفوضى وانعدام الأمن في ليبيا وجوارها الجغرافي (Chena, 2013, p. 136). ونذكر من بين أهم مظاهر عسكرة المنطقة ما يلي:

تواجد قوات عسكرية أجنبية (خبراء عسكريين، مدربين، قوات خاصة، مرتزقة) في بعض دول المنطقة (ليبيا، تونس) وما يمكن أن يشكله ذلك من ضغوط على بعض الدول المجاورة، على رأسها الجزائر.

- ✓ تكثيف نشاط المخابرات الغربية في المنطقة تحت غطاء الحصول على معلومات تخص نشاط وتحرك الجماعات المسلحة والجهادية في المنطقة، ونخص بالذكر أجهزة المخابرات الأمريكية والفرنسية والايطالية والبريطانية والروسية والتركية والمصرية والإماراتية وغيرها.
- تزايد حجم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لبعض الدول، من قبل دول إقليمية ودولية في محاولة منها توجيه مسار التحولات الداخلية بما يخدم أجنداتها ومصالحها في المنطقة، مثلما هو الشأن بالنسبة للحالة الليبية بالنظر إلى الدعم العسكري الذي قام به الحلف الأطلسي في الإطاحة بنظام القذافي بالإضافة الى التدخلات الروسية والفرنسية والإماراتية والمصرية للمشير خليفة حفتر، والدعم القطري التركي للجماعات المسلحة المحسوبة على تيار الإخوان المسلمين وحكومة فايز السراج، على اعتبار أن التدخل الأجنبي أخطر تحد للسيادة الوطنية والتوافق الوطني، وما لذلك من انعكاس على إعادة البناء والاستقرار وإعادة الاعتبار للدولة وهيبتها (يوسف و مسعد، ماي 2012، صفحة 152).

وعلى هذا الأساس، فقد تلقت العديد من الجماعات المسلحة والحركات الجهادية في المنطقة دعما من قبل بعض الدول لتحقيق أجندتها في المنطقة.

الخاتمة:

وفي الأخير ، نستخلص أن عينة بحثنا المتمثلة في مصر وليبيا وتونس كانت وستظل دائما ميدانا للكثير من المصالح المتنافسة لعدد من الفاعلين الإقليميين والدوليين، نظرا لأهميتها الجيوستراتيجية. فليس من الغريب أن تتأثر التحولات السياسية في المنطقة بالمصالح الاقتصادية للدول الأجنبية وتزداد حالات تأثير تلك القوى أكثر على الدول الغنية بالثروات على الخصوص والدول التي تمتاز بنيتها الداخلية بالهشاشة، وهو ما يؤكد فرضيتنا بأنه كلما كانت الدولة تمتاز بغنى ثرواتها وضعف بنيتها الداخلية، كلما جعلها محل أطماع العديد من الأطراف وسهّل من عملية التدخل في شؤونها.

ومنه نقول إن العامل الخارجي كان عاملا مساعدا في إسقاط رؤوس الأنظمة لكنها فشلت في مرافقة هذه الدول في بناء الديمقراطية فيها بل على العكس فقد أصبحت تدخلات هذه الدول الخارجية تشكل عاملا من عوامل فشل بناء أنظمة ديمقراطية لتركيز جهودها أكثر على محاولة توجيه مسار التحولات السياسية في هذه البلدان بما يخدم أجنداتها ومصالحها في المنطقة. وهو ما ينفي فرضيتنا القائلة بان التدخلات الخارجية لم تكن عاملا محفزا باتجاه الدفع بالتحولات السياسية نحو بناء أنظمة ديمقراطية حقيقية.

وبناء على ما تقدم، فإن التدخل الخارجي يبقى يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه منطقتنا العربية ككل ويهدد استقرارها، وأن السبيل لمواجهة ذلك لن يكون إلا بتعزيز الجبهة الداخلية ودعم المناعة الوطنية وخلق ثقافة قومية قائمة على الوعي بمخاطر وتداعيات التدخل الخارجي مهما كان شكله.

قائمة المراجع

- أحمد يوسف، و نيفين مسعد. (ماي 2012). *حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بهي الدين حسن. (2009). *واحة الإفلات من المحاسبة والعقاب، حقوق الإنسان في العالم العربي*. القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان.
- حسن مصدق. (2012). *وثائق ويكليكس وأسرار الربيع العربي*. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- حسين محمد الزين. (2013). *الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير*. بيروت: دار القلم الجديد.
- سليم محمد السيد. (أفريل, 2013). "ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي،" . *السياسة الدولية* (192)، صفحة 49.
- سيد أحمد كبير. (2014). التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسيخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء(1989-2013) . 233. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2014/2013.
- عبد الإله بلقزيز. (2012). *محررا، الربيع العربي...الى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي ط.3، 2012)*، (الإصدار 3). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،.
- عبد الغاني عماد. (ماي, 2012). "الربيع العربي وعوامل التغيير: نحو قراءة سوسيولوجية للثورات العربية، " . *الاتصال والتنمية* (5)، صفحة 76.
- عمار سعدون سلمان البدري. (مارس, 2019). التدخل الخارجي وأثره في بناء الشرعية للنظم العربية. (المركز الديمقراطي العربي، المحرر) *مجلة العلوم السياسية والقانون ، 3* (14)، الصفحات 83-108.
- محمد رضا الطيار. (2016). *أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

- محمود ,أ .,سعيد ,خ .(2012) .وآخرون، التقرير التاسع للمركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة، "الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، ."*مجلة البيان*.325 .
- نزار شقرون. (2011). *رواية الثورة التونسية* . تونس: دار محمد علي للنشر والتوزيع.
- Chena, S. (2013, octobre- décembre). ," le Sahara et le Sahel dans la Politique Algerienne : territoires menacés, espaces menaçants,". *Recherche Internationales* (97), p. 136.
- Michael Béchir Ayari, V. G. (2011). *Renaissances Arabes, 7 questions clés sur des révolutions en marche.* Paris: les éditions de l'atelier.